Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

Политический Калейдоскоп

القواعد الجديدة للصراع النفطي:

الاستثمار يكون فيما هو مباح ونافع

فهل تكرر السعودية سيناريو ١٩٧٣؟

Volume No. 130, APRIL 2023 - RAMADAN 1444

القواعد الجديدة للصراع النفطي: الاستثمار يكون فيما هو مباح ونافع

فهل تكرر السعودية سيناريو ١٩٧٣؟

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

تعدُّ المملكة العربية السعودية من أكبر دول الشرق الأوسط مساحة، واقتصادها ترتيبه ال ١٦ بين دول العشرين، وهي ثاني منتج للنفط عالميًا بعد الولايات المتحدة وقبل روسيا.

يبلغ معدّل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ٨.٧٪ وهو من أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين، أما ناتجها المحلي الإجمالي فتجاوز التريليون دولار لعام ٢٠٢٢ (حسب سكاي نيوز عربية ٩-٣-٢٠٢٣). وتنوعت أنشطتها الإنتاجية التي ساهمت في ناتجها؛ فبلغت نسبة مساهمة أنشطة الزيت الخام والغاز الطبيعي ٣٢.٧٪، تليها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة ١٤.٢٪، تليها أنشطة الصناعات التحويلية عدا تكرير الزيت بنسبة ٨.٦٪، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة قدرها ٨.٢٪. وقد نمت الأنشطة غير النفطية بمقدار ٥.٤٪ خلال عام ٢٠٢٢، كما بلغت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدلات النمو في الأنشطة غير النفطية بمقدار ٩.١٪ تليها أنشطة الصناعات التحويلية عدا تكرير الزيت بنسبة ٧.٧٪.

إذًا لا غرابة في توجه السعودية نحو استقلالية قرارها الاقتصادي، فحافظت على علاقات نفطية متوازنة مع الصين بعملتها اليوان، لجعل محفظتها النقدية متوازنة ومستقلة بعض الشيء عن الدولار الأمريكي، فاستغلت الحرب الروسية الأوكرانية في هكذا قرار جريء بوصفها فرصة، وانشغال روسيا بالعقوبات الأمريكية على نفطها، مما أهّلها لتكون سيدة القرار النفطي العالمي وحاضنته، حتى بدت قراراتها استراتيجية ومحققة لمصالحها أولاً دون غيرها.

ويُعدُّ البحث عن المصالح النافعة في الساحة الدولية أجدى من التبعية، ففي الحالة الأولى تكون مصلحة الدولة في المقام الأول، ثم لا حرج أن يستفيد الغير، وفي الحالة الثانية يكون التعظيم لمصالح الغير أولا، ولربما استفادت الدولة.

لقد تداولت النخبة في روسيا مقالا[1] للكاتب (نيكولاي ميكيف) بتاريخ ١٦-٣-٢٠٢٣، تناول فيه قرار وزير النفط السعودي الذي حدد سياسة بلاده تجاه؛ **تثبيت أسعار الشراء الذي حددته الدول السبع لبرميل النفط**، والبالغ ٦٠ دولارا للبرميل؛ وذلك بامتناع السعودية عن بيع النفط لكل من يقبل بهذا الشرط، والخطير في هكذا قرار أنه إذا تحقق فسيكون مدخلاً لأزمة اقتصادية عالمية طاحنة.

يمكن وصف ما يحصل؛ بأنه خروج إحدى دول العشرين (وهي السعودية) عن قرارات دول السبع، وهذا فيه قوة، ومصدر هذه القوة استنادها لكونها أكبر المنتجين النفطيين في العالم خاصة بعد انشغال النفط الروسي بالعقوبات، وبوصفها الأكبر بين دول (أوبك) وهو كارتل المنتجين العالمي، ولو سمحت السعودية بغير هذا؛ لأصاب هذا الكارتل ضعفًا قد يؤدي لتمزيقه، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة منذ إنشائه، فضلا عن سعيها لتشكيل كارتل مقابل للمشترين (نوبك) للضغط على كارتل المنتجين (أوبك)، وكذلك إضافة لسعيها لسن قانون نوبك[2] الذي يمكّن وزارة العدل الأمريكية من رفع دعوى قضائية ضد أوبك لمحاولة السيطرة على الإنتاج أو التأثير على أسعار النفط.

إن نضج رؤية السعودية إلى مآل سياسة العقوبات الغربية تجاه روسيا؛ أنها ستدمر سوق الطاقة العالمي، وعندئذ سيتضرر الجميع: مشترين وباعة على حد سواء.

يبدو أننا أمام صراع إرادات؛ بين أول مقرر عالمي سياسي واقتصادي، وأول مقرر إقليمي محلي، وأول مقرر نفطي ترتيبه ١٦ اقتصاديًا، وسوف يُدار هذا الصراع بناء على سلاح الموارد الاقتصادية، والمقصود النفط بوصفه السلعة الاستراتيجية، وليس على أساس السلاح العسكري.

لقد بنت السعودية استراتيجيات مصالحها مع الصين وروسيا ودول الأوبك ومؤخرا إيران، مما يجعل قواعد الصراع مختلفة هذه المرة. وبكل تأكيد لا يغيب عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أزمة ١٩٧٣

---

[1] Николай Макеев, Саудовская Аравия заступилась за Россию в нефтяном споре, 16.03.2023, Экономика, Попитнческнй Капеидоскоп, Link

[2] No Oil Producing and Exporting Cartels هوَ مُقترح مشروع اقتُرِحَ عام ٢٠٠٧ داخل أروقة الكونغرس لمناقشته ومنذ ذلك الوقت والجدل يتجددُ بين الفينة والأخرى حوله. يهدفُ مشروع القرار أو مشروع القانون إلى إزالة حصانة الدول المُصدّرة للنفط أوبك بالإضافة إلى باقي شركات النفط الوطنية.

حيث استخدم الملك فيصل رحمه الله سلاح النفط في حرب ١٩٧٣ وأحدث فارقًا حينها. كما لن يغيب عن أطراف الصراع اليوم كيف استوعبت الولايات المتحدة هذا السلاح لاحقًا باتفاقيات البترودولار. إلا أن ظروف اليوم غير البارحة، فربع النفط السعودي صار موجهًا نحو الصين بعملتها، ولا يمكن لثاني اقتصاد في العالم أن تتزعزع مصالحه النفطية وهو يراقب دون حراك، خاصة وأنه ما يزال يخوض غمار حرب اقتصادية شرسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ارتفع سعر برميل النفط أربع مرات بعد الذي حصل في عام ١٩٧٣ وذلك من ٣ دولارات إلى ١٢ دولار فتلاها عَقد ضائع، والأزمة الاقتصادية اليوم قد تُشعلها ارتفاع أسعار النفط بتضاعف قيمته أيضا، وفارق اليوم عن البارحة أن العالم اليوم ما يزال يترنح يمنة ويسرة تحت ضربات أنهكته تباعًا، التي بدأت بجائحة كورونا ثم تلتها الحرب الروسية الأوكرانية، وتخلل ذلك أزمات نقدية قادتها فضائح العملات المشفرة والتلاعب بها، لذلك فأزمة اليوم سيتبعها عَقد ضائع للاقتصاد العالمي ولربما أكثر من عَقد، وهذا ما قد يسبب ركودًا تضخميا طويل الأمد سيقضي على منجزات الحضارة الغربية وسيعيدها إلى ما لا تشتهيه دولها، وهذا الخطر سيكون عائقًا أمام الولايات المتحدة، وفرصة أمام السعودية بذات الوقت.

إن السعودية تدافع عن نفسها، بدفاعها عن صناعتها للمنتجات النفطية، كما تدافع عن صناعتها الاستخراجية، وعن أوبك أيضًا، كما أنها تدافع عن الموارد العالمية وتمنع نشوء أزمة اقتصادية طاحنة، وفعلها مشروع ومشكور أمام هيجان الكاوبوي الأمريكي. وهي إن لم تفعل، فقد تقع في فخ (أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض).

إن قواعد الصراع التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على الجانب العسكري وتسويق منتجاتها العسكرية باصطناع الحروب وتمويلها وآخرها أوكرانيا، بينما تتوجه الصين والسعودية نحو الاستثمار والمنافسة الإنتاجية وهذا له بُعد أخلاقي إلى جانب البُعد الاقتصادي.

والاحتكار سواء أكان على مستوى الفرد أو مجموعة من الأفراد أو منظمات؛ منهي عنه، كسلوك بعض النقابات أو الاتحادات المهنية (الكارتل[1] والتروست[2])، وهذا يُرتب على القائم بأعمال السوق منعهم، لذلك وصفنا سلوك المملكة العربية السعودية بالعمل الشرعي، والفعل الأخلاقي.

وهذا ما بيّنه ابن تيمية بقوله: (**فمنع البائعين الذين تواطؤوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدروه أولا، وكذلك منع المشترين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا**). وذكر أيضا: الاحتكار الصناعي والزراعي والإنشائي بقوله: (**ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية**)، وقد وصف هذا السلوك بالعدوان، وهو أعظم من التعدي على سوق بعينه كتلقي الركبان وبيع النجش.

لذلك يترتب على القائم بأعمال السوق التصدي لمثل هذه التكتلات، كما يترتب عليه إجبار الناس للقيام بهذه الأعمال لكفاية الناس من الحاجة لغيرهم[3].

حماة (حماها الله) ٢٧ شعبان ١٤٤٤ هـ الموافق ١٩ آذار/مارس ٢٠٢٣ م

[1] هي تجمعات احتكارية رأسمالية تتقاسم السوق الداخلية بسيطرتها المطلقة تقريبا على كل إنتاج البلاد.

[2] شكل من أشكال الاحتكارات تتكون من تشكيلة مالية تسيطر على أسهم شركات معينة وتحولها إلى هيئة تشرف عليها مما يحول هذه الشركات إلى المجموعة المسيطرة على الهيئة مثل التروستات التي تجمع شركات تنتج المواد الأولية وتدير المصانع وتنتج منتجات نهائية وشبه نهائية.

[3] كتابنا: دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، ٢٠٠٣، جامعة حلب، رابط التحميل: https://kantakji.com/979.